السيد الرئيس

أود في البداية و باسم الدول الأعضاء في المجموعة العربية أن أعبر لكن عن الشكر لجهودكم فى إدارة المؤتمر بشفافية، وعلى تقديمكم للنص المنقح الثاني. وأود فى هذا الصدد أن أبرز الملاحظات التالية:

أ - إن المجموعة العربية وإذ تعيد ماتم تأكيده في بداية المؤتمر من خلال بيانها الأول على أهمية الوصول إلى معاهدة متوازنة الأركان عالمية القبول وبأن هذا الهدف قد لايتحقق إلا من خلال الأخذ بكافة مشاغل وتطلعات الدول المشاركة ، وفي هذا السياق فان المجموعة العربية تبدي أسفها الشديد لعدم ورود أياً من مقترحاتها على الاوراق التفاوضية للمؤتمر في النصين الأول والثاني ، وفي هذا الصدد نود التأكيد مرة أخرى على المقترحات المقدمة باسم المجموعة العربية وهي كالاتي:

1) الأخذ فى الاعتبار مصالح كافة الدول وليس فقط كبرى الدول المصدرة/المنتجة، ومراعاة مواقف جميع المجموعات الجغرافية.

2) الإشارة الى الأولوية العليا لنزع السلاح النووي والتي أقرت بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح والمعقودة في عام 1978 ، وكذلك أولوية نزع باقي أسلحة الدمار الشامل

3)إدراج الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الاجنبي في تقرير مصيرها ، و الحق في السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول ورفض الاحتلال الاجنبي .

4)أهمية تطوير آلية للفصل فى النزاعات التى قد تنتج عن رفض الترخيص بنقل أو تصدير الأسلحة، تضمن من خلالها الدول المستوردة ألا يتم تطبيق المعاهدة بشكل مسيس وغير موضوعى.

5)تأسيس سكرتارية قوية تراعي عند تأسيسها التوزيع الجغرافي العادل .

6)تأسيس صندوق للتعاون التقنى (المساعدات الفنية) يكون تمويله من خلال المساهمات الإلزامية للدول الأطراف الكبرى المصدرة والمنتجة للسلاح. وتوجه أنشطته لمساندة الدول النامية فى تنفيذ الالتزامات الواردة بالمعاهدة.

7) أن تحل عبارة "المستخدم الأخير" محل إلى عبارة "الاستخدام الأخير" جميع الإشارات الواردة فى النص.

8) التأكيد أن مصادقة عدد كبير من الدول المصدرة والمنتجة والمستوردة للسلاح سيسهم في فعالية المعاهدة .

9) على ضرورة أن تكون التقارير المقدمة من الدول الأطراف في المعاهدة "طوعية" وذلك لافتقار منظومة الإبلاغ وتقديم التقارير الموضوعية وإتسامها بالانتقائية من خلال عدم وجود آلية واضحة لإلزام الدول المصدّرة في تقديم المعلومات الكافية بشأن رفض تصدير أو نقل الأسلحة.

ب -وفي هذا الصدد تؤكد المجموعة العربية أن الأمم المتحدة هى الإطار الوحيد لاستكمال التفاوض حول معاهدة الاتجار فى الأسلحة التقليدية، وأن قرار اللجنة الأولى الذى اعتمدته الجمعية العامة يوم 24 ديسمبر 2012 يعنى تبنى المعاهدة بالتوافق، وهو الإطار المتعارف عليه فى مفاوضات نزع السلاح وضبط التسلح. ومن ثم، فتشدد المجموعة على أهمية الأخذ بمقترحاتها التى تم طرحتها مراراً، وإدراجها فى مشروع المعاهدة المقرر طرحه يوم الأربعاء القادم، حتى يسهل التوصل إلى توافق يمكن الدول المشاركة من اعتماد المعاهدة فى نهاية أعمال المؤتمر. وتود هنا، المشاركة البناءة، التأكيد على أهمية الأخذ بالأفكار التى تم إبرازها فى هذا البيان، علماً بأنها تتحلى بالمرونة فيما يتعلق ببعض الصياغات التى تم طرحها، طالما ظلت تلك الأفكار معكوسة فى النص بشكل مقبول. وتطالب أن تتحلى باقى الدول المشاركة بمرونة مقابلة حتى يتسنى التوصل إلى هذا التوافق.